سد الألفية الأثيوبي
حميد نقبله أم خبيث نرفضه

د. أحمد عبدالعال محمد
رئيس الإدارة المركزية للبحوث والمناخ

تمت الجمعية العمومية للمجلس العربى للمياه فى القاهرة فى الفترة من ٢٦-٢٨ فبراير ٢٠١٣ وقد مثل الهيئة العامة للأرصاد الجوية السيد الدكتور رئيس الإدارة المركزية لبحوث الأرصاد الجوية والمناخ وعلى هامش الجمعية العمومية كان هناك ورشة عمل خاصة عن مستقبل المياه فى الدول العربية وقد حضر عديد من الوزراء والعلماء فى العالم العربى وأثناء هذا المؤتمر تمت مقابلة مع فضيلة الإمام الصادق المهدى - رئيس وزراء السودان الأسبق ودار الحديث بين سيادة الإمام الصادق المهدى والسيد الدكتور / رئيس الإدارة المركزية للبحوث والمناخ عن سد الألفية الأثيوبى وكان لسيادته رأى مكتوب فى هذا الخصوص وقام بتوزيعه على الحاضرين ولو تسمح لى عزيزا القارئ ان اعرض عليك رأى السيد الإمام الصادق المهدى تحت عنوان " سد الألفية الأثيوبى حميد نقبله أم خبيث نرفضه ".

السيد الصادق المهدى والسيد رئيس الادارة المركزية للبحوث والمناخ

١- حوض النيل مرتبط عضوياً بالشرق الأوسط وهما يمثلان رقعة إستراتيجية مهمة جداً فى العالم عندما اتجه الرئيس المصرى جمال عبد الناصر لبناء السد العالى بتمويل سوفيتى أثناء الحرب الباردة قدم الأمريكان فى ستينات القرن الماضى مشروعات لأثيوبيا فى اعالى النيل لبناء عدد من السدود فى الاتفاقيات السابقة أهمها:-

● ١٩٠٢ م اتفاقية بين بريطانيا ممثلة لمصر والسودان وأثيوبيا تعهدت بموجبها بعدم القيام بأعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوباط تؤثر على انسياب المياه شمالا إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية الممثلة لمصر والسودان يومئذ.

● ١٩٢٩ أبرمت بريطانيا عن مستعمراتها: السودان، وكينيا وأوغندا، وتنزانيا مع مصر اتفاقية نصت على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وعدم القيام بأعمال بخصوص الري أو لتوليد الكهرباء على الفروع المعنية للنيل مما يؤثر سلبا على انسياب المياه شمالاً: سواء بتقليل الانسياب أو تعديل منسوب المياه أو طريقة وصولها إلا بالاتفاق مع مصر. وتقرر أن يكون لمصر حق مراقبة مجرى النيل من منابعه حتى مصبه.

● ١٩٥٩ أبرمت اتفاقية بين مصر والسودان لاقتسام مياه النيل ومقدارها قياسا في اسوان ٨٤ مليار متر مكعب قسمت بعد ١٠ مليارات تتبخر كالآتي ٥٥,٥ مليار م٣ لمصر ١٨,٥ م٣ للسودان.كان موقف دول المنابع من هذه الاتفاقيات: ان الاتفاقيات القديمة موروثه من عهد الاستعمار وهم كدول جديدة ذات سيادة غير ملتزمين بها تناقضا مع مبدأ توارث الاتفاقيات الدولية. أما اتفاقية ١٩٥٩م فهي ثنائية لم يشاركوا فيها وهي غير ملزمة لهم.

٢- لم تلتهم دول المنابع كثيرا من مياه النيل

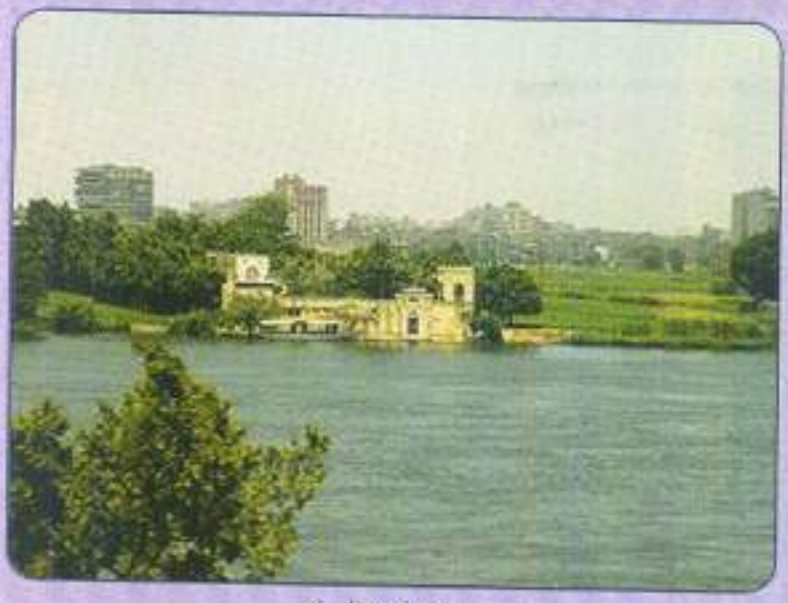

النيل في القاهرة

للري لأنها في مناطق منابع النيل تحظى بأمطار غزيرة تكفي للري الزراعي، ولكن زيادة السكان فيها والاهتمام بالتنمية وتطوير التكنولوجيا جعلها تهتم بالإنتاج الكهربائي للتنمية فيها وللتصدير.

● وبالنسبة لأثيوبيا بعد تحقيق درجة الاستقرار فيها لا سيما منذ بداية القرن الواحد والعشرين ركزت على بناء السدود في بعض المناطق مثل وادي نهر الحواشي للزراعة ولكن في المناطق الغربية من البلاد وهي جبلية كان بناء السدود للإنتاج الكهربائي وأهم هذه السدود سد النهضة أو الألفية الذي أعلنت أثيوبيا العزم على تنفيذه في ابريل ٢٠١١م.

● التقديرات المتاحة حاليا أن هذا السد سوف يكون ارتفاعه ٢٤٠م، ويكون بحيرة سعتها ١٥١ كيلومتر مربعاً، ويحجز مياه مقدارها ٦٣ مليار متر مكعب . وسوف يولد طاقة كهربائية مقدارها ٥٢٥٠ ميجاواط وهي ثلاث إضعاف ما يولده

السد العالي من الكهرباء ويكلف السد مبلغ ٤,٥ مليار دولار.

● هنـــاك معارضـــة داخلية من بعض ســـكان منطقة السد لأنه سوف يغطى مساحة أراضيهم ويجبرهم على الرحيل من أراضيهم.

وهناك معارضة مصرية سودانية بأن قرار إقامة هذا الســـد كان مفاجئا لهما ولم يشتركا فيه ما أدى لإتهامات بأن فى الأمر مؤامرة ضد البلدين.

● لاشـــك ان القرار الأثيوبـــى انفرادى ونحن فى مصر والســـودان يهمنا كثـــيرا التعاون مع دول النهضـــة الأثيوبيـــة كى تقيم مشـــاريع لاتضر بأنساب المياه شـــمالا. وكذلك مع دول النهضة الاســـتوائية لنفس الهدف ، وكذلك للتعاون فى زيادة تدفق مياه النيل الأبيض بحوالى ٢٠ مليار متر مكعب بيانها:

٩ من قناه جونقلى الاولى والثانية.

لا من قناه بحر الغزال

٤ من السوباط ومشار

٢٠ الجملة

ولكـــن تصرفاتنا فى مصر والســـودان كان لها دور مهم فى صـــناعة الفوضى فى حوض النيل الفوضـــى التى من شأنها ترك الأمر سداح مداح للتصرفات الأنفرادية:

أ- ظللنـــا نتمســـك بحجة المعاهـــدات القديمة التى تجاوزها الموقف السياسى والأقتصادى والديموجرافـــى فـــى دول المنابـــع، وحتى محاولة الأمم المتحدة إصـــدار اتفاقية دولة ملزمة لأحواض الأنهار المتعدية للحدود فى عام ١٩٩٧ م لم تحســـم الأمـــر لأن الإتفاقية نفســـها حمالة أوجه ولأن اهـــم دول حوض

حوض نهر النيل

النيل تحفظت عليها.

ب- صنعنا استقطاباً فى حوض النيل لأننا ابرمنا اتفاقية ثنائية فى عام ١٩٥٩ م ورفضنا مشاركة دول المنابع متصرفين كأن النيل ملكية ثنائية خالصة لنا.

جـ- صحيح اننا تجاوزنا مع مبادرة حوض النيل الدولية منذ ١٩٩٩ م، واهم أهداف هذه المبادرة ابرام اتفاقية شاملة لحوض النيل مع النجاح فى الاتفاق على بنود الأتفاقية الجديدة تركز الاختلاف حول-

- تعديل الوضع القانونى القديم بما لا يؤثر بصورة جسيمة على الأستخدمات الحالية كما ترى دول المنابع، أم رفض اى تعديل كما ترى مصر والسودان؟
- ان يكون التصويت فى المفوضية بالأغلبية ام بالإجماع؟
- مدى الألتزام بالإخطار المسبق فى حالة الأقدام على اية مشروعات؟

نتيجة لهذا الأختلاف وقعت على الأتفاقية الجديدة ست دول يتوقع ان ترتفع إلى سبع بانضمام دولة جنوب السودان. بينما اعلن فى مصر والسودان مقاطعتنا لهذه الأتفاقية ووقفنا بعيدين عن المفوضية الناتجة عنها.

ادارة ملف مبادرة حوض النيل من ناحية مصر (النظام القديم) والسودان كانت مغيبة للغاية.

الرجل المؤهل حقيقة لإدارة هذه الأزمة من الناحية المصرية هو د. محمود ابوزيد فهو رئيس سابق لمجلس المياه العالمى وهو القائد الطبيعى لفريق وزارة الرى وعنده خبرة فنية وعلمية ودبلوماسية ممتازة ولكن لأسباب غير موضوعية قرر رئيس الوزراء المصرى آنذاك إعفائه من الوزارة بصورة مهينة واستبداله بمهندس مؤهل أكاديميا فحسب فتولى الملف مندفعا بمواقف نظرية فساهم فى تكوين استقطاب حاد فى حوض النيل حول الموقف من الاتفاقية الجديدة.

اما موقف السودان فيما يتعلق بملف الرى هذا فقد كان كثير العيوب:

- اهمال ملف المياه فى محادثات السلام فجاء برتوكول قسمة الثروة خاليا تماماً منه مع ان الخبراء - مثلاً - يوهانس اجاوين مدير منظمة العدل الإفريقية قال: موضوع استخدام مياه النيل من الأرجح أن يسبب الأحتكاك بين الشمال والجنوب مباشرة بعد ابرام اتفاقية السلام لا توجد حجة مقنعة لاهمال المياه فى برتوكول الثروة ورد فى برتوكول تقاسم السلطة على ان تكن الحكومة السودانية هى المسئولة من هذا الملف بإشارة من حكومة الجنوب لكسب دول المنابع والمصب لصالحها. اى أن الجنوب غير مسئول عن موقف حكومة السودان من الاتفاقيات السابقة.
- عدم الحرص على استخدام حصة السودان فى مياه النيل لذلك كنا فى العهد الديمقراطى معطلين تعليه خزان الرصيرص أولوية،خزان سيتيت، ثم خزان مروى وشرعنا فعلا فى تعليه الرصيرص يكلف ثلث مروى ويزيد من كفاءة مروى وينتج ثلث الطاقة الكهرومائية مع الفوائد الزراعية الكبيرة. لا توجد حجة مقنعة لقلب الأولويات !
- بعد توقيع الدول الخمس على الاتفاقية

الجديدة في مايو ٢٠١٠ م في عنتيبي ثم لحقت بهم بوروندي في فبراير ٢٠١١ تذبذب موقف السودان بصورة مخجلة.

طلبت مصر والسودان الدعوة لاجتماع وزراء ري دول الحوض في اكتوبر ٢٠١٢ م ومع ذلك تغيبت الدولتان.

● وانسمت تصرفات الوفد السوداني بالذبذبة: خرج من اجتماع مايو ٢٠٠٩ م احتجاجا على مناقشة مشروع الاتفاقية، وأعلن انه انسحب من مبادرة حوض النيل، ثم غير موقفه وأعلن انه جمد عضويته ولم ينسحب ثم غير موقفه مره ثالثة بأنه جمد موقفه من مشاريع المبادرة لا من المبادرة ذاتها.

طبعا هذا الإهمال لقضية حيوية مثل مياه النيل والتقلب جعله ممكنا أن القيادة السياسية غير ملمة بالقضية والنظام الأوتقراطي لا مجال فيه للمسائلة.

إذن حكومتا مصر والسودان (العهد القديم) والسودان ساهمتا في صناعة الفوضى في حوض النيل.

٣- دول المنابع لا تقدر بالدرجة الكافية أهمية النيل الخاصة لمصر أولا ثم للسودان حيث تعتمد مصر بصورة لا تقارن على مياه النيل لأنه موردها المائي الأوحد (٩٥٪) ومن يستعرض جغرافية مصر يرى ان الحياه فيها تقوم حول النيل فصار النيل لمصر هو الحياه وهو ايقونة الوجود على نحو ما قال احمد شوقي:

الم نكن من قبل المسيح ابن مريم
وموسى وطه نعبد النيل جاريا

فهل تسقينا على حبه الهوى
وهل فدنيناه ضفافا ووادياً

نحن في السودان اقل اعتماداً على مياه النيل ولكننا نعتمد على مياهه للزراعة المروية والتوليد الكهربائي.

لكي يحل التعاون محل الصدام ينبغي ان تدرك دول المنابع ما للنيل من اهمية حياتية خاصة مصر ثم السودان، ولكن التعاون تفاعل، علينا نحن أيضا ان ندرك ان عوامل كثيرة استجدت في دول حوض النيل الأخري: كثافة سكانية ضرورة تنموية، مجاعات متكررة خيارات جديدة أتاحها التطور التكنولوجي خاصة في مجال الإنتاج الكهرومائي ما أعطى الانتفاع بمياه النيل لديها أهمية مستجدة وعلينا ان ندرك شعورهم بأننا في أسفل الوادي نتعامل معهم باستعلاء وحرص على مصالحنا دون مراعاة لمصالحهم وعندما يتحدثون عنها يكيل لهم كثيرون منا لأتهمات بالعمالة لجهات أجنبية.

٤- لدى مقابلتي لرئيس وزراء أثيوبيا في عام ١٩٩٧ م قال لي: نحن حريصون جداً على الأتفاق معكم ومع مصر حول مياه النيل، ولكن مصر والسودان يتصرفان معنا بموجب اتفاقيات قديمة كان النيل لا يهمنا وهذا الأن تغير كثيراً فنحن اكثر سكانا والأنتاج الكهرومائي لنا اكثر اهمية للتنمية فان استمر هذا الحال الذي يفرض علينا قرار ثنائياً وينسنا من التجاوب سوف نتصرف بما يحقق مصلحة شعبنا وبعد اسبوع من هذا اللقاء التقيت الرئيس المصري السابق في القاهرة وتطرق الحديث لمياه النيل فقال: هو حياه مصر ومن يمد يده عليه سوف نقطعها.

المبدأ الأول: الذى يجب ان نقره هو العمل على منع اية تصرفات انفرادية فى حوض النيل

المبدأ الثانى: الذى ينبغى ان نقره هو استبعاد العنف فى حسم قضايا النيل على اساس ان التعاون هو الركيزة الوحيدة التى تقوم عليها استخدمات مياه الاحواض المشتركة.

المبدأ الثالث: هو العمل على ابرام الاتفاقية الجديدة لحوض النيل ما يعنى الانضمام لاتفاقية مبادرة حوض النيل فغيابنا من منبر يعنى غياب مصالحنا والسماح للأخرين باتخاذ قرارات فى غيبتنا فيبقى امامنا خيار التقاضى الدولى امام محكمة العدل الدولية، ولا تستطيع تناول الأمر الا إذا احتكم لها الطرفان المختلفان، او مجلس الأمن الدولى ولايرجى ان يلزم دول المنابع بالاتفاقيات القديمة او الاتفاقيات الثنائية التى لم يكونوا طرفا فيها. ينبغى ان ننضم للأتفاقية الجديدة ودول المنابع ابدت استعدادها للألتزام بعدم المساس بصورة مؤثرة سلبا على الحقوق المكتسبة مع العلم اننا حتى فى اتفاقنا الثنائى (اتفاقية ١٩٥٩) وضعنا بنداً لحصة محتملة للدول الأخرى فى استخدامات مياه النيل.

ان ايجاد أساس قانونى جديد لحوض النيل هو الموضوع الأهم الذى يجب ان نركز عليه.

غياب الاتفاق الجديد لا يعنى استمرار الوضع القانونى القديم الموروث كما يتوهم بعض الناس ولكن يعنى إطلاق عنان الفوضى فى الحوض.

٥- رغم الفوضى الحالية ورغم ان إثيوبيا اقدمت على مشروع سد الألفية فانها مازالت تتحدث بلغة التفاهم مع مصر والسودان فى تصريحات على لسان وزير خارجية أثيوبيا ورئيس الوزراء الأثيوبى الذى اعلن استعداد بلاده لمناقشة ومراجعة الآثار السلبية التى قد يسببها سد الألفية لمصر والسودان.

نعم سوف يؤثر قيام سد الألفية فى أثيوبيا على انسياب المياه شمالاً بما يحدث من بخر من بحيرة الخزان وما يؤثر على أوقات انسياب المياه.

نعم سوف يقلل الخزان من حجم بحيرة السد العالي.

نعم سوف يحجز السد كميه من الطمى الذى يخصب أراضينا وربما يقلل السد حجم الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي.

نحن محتاجون لدراسة فنية شاملة للأثار السالبة التى يحدثها قيام سد الألفية فى المجالات المذكورة وفى البيئة الطبيعية. هذا موضوع لا يعمل بالعفوية والأرتجال وهو موضوع قومى ينبغى ان يشترك فى امره كل المجتمع بخبراته ومهندسيه فاحتكار القرار للحكومة خطأ جسيم.

هنالك ايجابيات يرجى ايضا ان تدرس اهمها:

- الطمى الذى سوف يحجزه السد يقلل من ترسبه فى خزانات السودان والسد العالى ما يزيد من كفاءتها ويزيد من أمكانتها فى توليد الطاقة بسبب قلة الأطماء وبالتالى زيادة الطاقة التخزينية.
- بالنسبة فى السودان يمكن ان يحقق ماحققه السد العالى لمصر وهو تنظيم انسياب مياه النيل الأزرق لمنع هجمتها القصيرة العمر

وضبط فيضانها وتنظيم توافر على طول السنة مما يقلل من مخاطر الفيضانات ومشاكل الهدم السنوية.

● الوادى الذى يقع فيه السد عميق والمنطقه التى تخزن فيها مياه طقسها اكثر اعتدلاً من السودان ومصر مما يجعل التخزين المائى فيها افضل من حيث قلة البخر.

● مهما شيد السودان من خزانات فانه محتاج لمزيد من الطاقة وكذلك مصر. السد سيوفر طاقة للتصدير لدول الجوار بما فيها مصر بتكلفة - تصل لثلث انتاجنا لها - هذا طبعا بافتراض ربط الشبكة الكهربائية بين بلداننا.

● ان لدول حوض النيل مصالح فى مياه هذا النهر العظيم يجب ان نعترف ان السيادة على النهر مشتركة فمصر صاحبة المصلحة الأكبر فى مياه النيل لأسباب تاريخية وطبيعية والسودان صاحب مصلحة كبيرة باعتبار ما لديه من أراض صالحة للزراعة المروية وأثيوبيا المنتجة الأكبر للمياه والكهرباء فالمطلوب نظرة تكاملية لمصلحة الأمن الغذائى والطاقة للدول المذكورة ولابد ان تدخل دول النهضة الأستوائية فى معادلة التكامل هذه وهذا كله ممكن إذا تأكد للجميع وجود معادلات كسبية فى حوض النيل تتحول لصفرية إذا غابت الحكمة والقيادة الرشيدة هذا هو جوهر كتابى الصادر عام ٢٠٠٠ م فى القاهرة: مياه النيل الوعد الوعيد. اما فيما يتعلق بسد الألفية فينبغى ان نسعى للمشاركة فى كل اوضاعه بما فى ذلك الدراسات الفنية لضمان كفاءتها والحيلولة دون ايه سلبيات وحبذا لو ان إثيوبيا أشركتنا فى المشروع بما يحقق المصالح المشتركة خاصة وهناك لجنة فنية مشتركة حاليا فيها ممثلون لكل من إثيوبيا والسودان ومصر إضافة لأربعة خبراء دوليين لبحث المسائل الفنية يمكن ان تقترح الية مشتركة لإدارة السد. ولكن حتى إذا لم يتوفر هذا فنحن تهمنا ضبط مواعيد انسياب المياه شمالا ومعرفة الزمن المطلوب لملأ بحيرة السد وغيرها من العوامل الإدارية وفى مجال الزراعة قرب بحيرة السد من الأراضى السودانية يمكن شق قناه من بحيرة السد لرى أراضى فى السودان.

٦- المطلوب بالحاح الآن هو:

أ- إبرام اتفاقية حوض النيل الجديدة بمشاركة كافة الدول المتشاطئة على الحوض وهو ما تحققه الاتفاقية الإطارية إذا انضممنا إليها وركزنا داخلها على تحديد أنصبة كافة الأطراف وكيفية تجنب الأضرار بالحقوق المكتسبة والاهتمام بالاتفاقيات والاستثمارات المطلوبة لزيادة انسياب مياه النيل.

ب- إيجاد صيغة تعاون مؤسسى فى مشروع الألفية لزيادة الإيجابيات واحتواء السلبيات.

لا- قيام سد الألفية سوف يزيد من الحساسيات الأمنية فى حوض النيل

هناك عوامل اقتصادية مشتركة، وعوامل ثقافة مشتركة، وهى عوامل تشير إلى ضرورة حد ادنى من اتفاقية أمنية إستراتيجية بين دول حوض النيل وربما أمكن تطويرها فى اتجاه تكميلياً اكبر ولكن حالة التعامل الغافل القديم ما عادت ممكنة. بل إن استمرارها خطر على الأمن القومى مثلما هو خطر على التنمية وعلى الأمن الغذائي.